السلطات السعودية تستنجد بدول الناتو



شملت قيادة حلف شمال الأطلسي (الناتو) إضافة إلى وزراء دفاع ثلاث دول غربية محورية هي ألمانيا، إسبانيا، وكندا. تحركٌ يفتح الباب لقراءة صحفية دقيقة تفكك دلالات هذا الاستنفار السياسي خلف الصياغات الرسمية المعتادة.

بحسب ما نشرته وسائل الإعلام الرسمية وما تداولته التحليلات الصحفية المتابعة للشأن الإقليمي، ركّزت اتصالات وزير الدفاع على استعراض التعاون العسكري والدفاعي، وبحث سبل التنسيق المشترك تجاه التطورات الراهنة في المنطقة. وتوزعت هذه الاتصالات المكثفة على النحو التالي:

الأمين العام لحلف الناتو (مارك روته): للتباحث حول ملفات التنسيق العسكري والدفاعي المشترك في ظل التوترات الإقليمية.

وزير الدفاع الألماني (بوريس بيستوريوس): لمناقشة العلاقات العسكرية المباشرة والجهود المشتركة للتعامل مع معطيات المشهد الميداني.

وزير الدفاع الكندي (ديفيد ماكغينتي): لبحث آفاق التعاون في المجال الدفاعي وتداعيات التطورات الراهنة.

وزيرة الدفاع الإسبانية (مارغريتا روبليس): لمتابعة ملفات التنسيق العسكري وتطوير مجالات التعاون الدفاعي.

تأتي هذه التحركات السريعة في توقيت إقليمي حرج لتثير علامات استفهام حول دوافع هذا الطرق المتزامن على أبواب العواصم الغربية وحلف «الناتو»:

1. هشاشة منظومة الحماية الذاتية: تُظهر القراءة التحليلية للمشهد أن اللجوء إلى حلف الناتو والقوى الأوروبية الكبرى لا يعكس حركة بروتوكولية اعتيادية، بل يعبّر عن قلق مباشر من ثغرات في منظومة الرصد والاعتراض الجوي، وحاجة مستعجلة لرفد الشبكات الدفاعية بتقنيات واستشارات لوجستية

متقدمة لحماية المنشآت الحيوية والمرافق الاستراتيجية.

2. اضطراب الحسابات وتراجع الاعتماد الأحادي: تناقلت التقييمات الصحفية أن تنويع خطوط الاتصال العسكري يشير إلى حالة من عدم اليقين تجاه الحدود الفعلية للدعم الأمريكي المباشر؛ مما يدفع السلطات إلى البحث عن مظلات أمنية متعددة الأطراف لتفادي أي ارتدادات أمنية أو عسكرية غير محسوبة.

3. التناقض بين الخطاب الإعلامي والواقع الميداني، تُبرز هذه الاتصالات الماراثونية تبايناً لافتاً بين السردية الرسمية التي تروج للاستقلالية والتصنيع العسكري المحلي ضمن «رؤية 2030»، وبين الواقع الميداني الذي يفرض الهرولة نحو المنظومات الغربية وحلف الناتو طلباً للتعاون والغطاء الدفاعي مع كل اختبار أمني تشهده المنطقة.

تؤكد التطورات الأخيرة أن سياسات التفرد وتأزيم العلاقات الإقليمية على مدى سنوات لم تخلق ردعاً استراتيجياً حقيقياً، بل أفضت إلى جعل المنشآت الاقتصادية ومقدرات البلاد الحيوية رهينة للتجاذبات، وفي حالة احتياج دائم لمساعدات وضمانات خارجية.

إن التعاطي مع الأمن القومي عبر اتصالات الطوارئ والمراهنة الدائمة على المظلات الخارجية لن يجلب استقراراً مستداماً. إن النجاة الحقيقية تكمن في إنهاء المغامرات الخارجية، وبناء منظومة وطنية قائمة على دولة المؤسسات، والشفافية، والسيادة الشعبية الحقيقية.